

المجلس التنفيذي يختتم مشاورات المادة الرابعة لعام 2019 مع العراق

2019 July 26

اختتم المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في 19 يوليو 2019 مشاورات المادة الرابعة مع العراق.

أدى تحسن الأوضاع الأمنية وتعافي أسعار النفط إلى تقليص مواطن الضعف في المدى القريب. فسجلت المالية العامة والحساب الجاري فوائض كبيرة في 2018 - حوالي 8% و 6% من إجمالي الناتج المحلي، على الترتيب - مما سمح للحكومة بتسديد الدين المحلي وتكوين هوامش أمان في المالية العامة. ومع نهاية 2018، بلغ إجمالي الاحتياطيات الدولية 65 مليار دولار أمريكي.

غير أن إعادة الإعمار وتعافي الاقتصاد بعد الحرب سارا بمعدل بطيء. واقتصر ارتفاع إجمالي الناتج المحلي غير النفطي على نسبة 0,8% على أساس سنوي في 2018، نظرا لضعف تنفيذ عمليات إعادة الإعمار وغيرها من الاستثمارات العامة. وانكمش إجمالي الناتج المحلي الكلي بنحو 0,6% مع خفض الإنتاج النفطي إعمالاً لاتفاق أوبك+.

وتتضمن ميزانية 2019 درجة كبيرة من التيسير المالي من شأنها زيادة مواطن الضعف التي تراجعت في الآونة الأخيرة. فمن المتوقع أن يرتفع الإنفاق الجاري بنسبة 27% على أساس سنوي، فيما يرجع جزئياً إلى ارتفاع فاتورة أجور القطاع العام، بينما تضعف الإيرادات بسبب إلغاء ضرائب غير نفطية. ونتيجة لذلك، من المتوقع أن تعود الميزانية إلى تسجيل عجز قدره 4% من إجمالي الناتج المحلي في 2019، كما يُتوقع أن تنخفض الاحتياطيات.

ومن المتوقع أن يستمر تراجع مركز المالية العامة والمركز الخارجي على المدى المتوسط ما لم تحدث تغييرات في السياسات - مع هبوط الاحتياطيات إلى أقل من المستويات الكافية وتآكل هوامش الأمان في المالية العامة. وبالرغم من أن مستوى الدين العام سيظل في حدود يمكن